

حكومة «فاشلة» وبرلمان «عاجز»!!

« من يهن يسهل الهوان عليه »
 هذا هو واقع البرلمان اليمني أمام
 حكومة باسندوة..
 أي برلمان هذا الذي يرفع جلساته
 احتجاجاً على رفض الحكومة الحضور
 إلى تحت قبة بناء على طلب منه
 مهوور بعنجهية زائفة وشريعة
 مشكوك فيها من أعضائه أنفسهم!!
 لو كان برلماننا «مشحوط» كما
 أرادهُ الشعب فيإمكانه إجبار الحكومة
 على الحضور وليس مداراتها
 «بالنيلان»!!..

موافقة الحكومة على الحضور
اليوم ليس للرد على البرلمان وإنما
لتبويض وجهه أمام العامة.. فقد ساح
مأؤه!!

فلو سأل البرلمانيون أنفسهم: ما الذي فعلته الحكومة للشعب حتى تثق بنفسها وترفض الحضور إلينا؟!

ما هي حصانتها على الواقع أوفي الو
الطريقة المهينة؟!

أكثر من (100) مؤتمري تم إقصاؤهم من مناصبهم بقرارات وزير المالية

> الى جانب ما يقوم به وزير المالية صخر الوجيه من اعتساف للوظيفة العامة ومخالفته للقوانين واجراءات التعيين لايزال يغوص في مستنقع حماقاته السياسية، ويتعذب بالوظيفة

العامة كيفما
يشاء هو
ومن يحرکه
بالريمونت.
وإضافة
الى غرقه في
الفساد المالي
وفضائحه
الإدارية والمالية
يواصل الوزير
صخر ممارسته
الحسوبية
واقصاء الموظفين
بشكل سافر، ف
كشفت وثائق
مؤكدة أنه أقص

خلال الأشهر الماضية أكثر من (١٠٠) موظف من مناصب مختلفة في عدد من المحافظات تتقدمها محافظة تعز بعدد (٣٨) موظفا تم اقصاؤهم من

مناصبهم و(٣١) من محافظة إب، و(٩) من محافظة ذمار الى آخره من المحافظات التي طالها حقد الوزير صخر وقراراته التي طبخت في مقرات «الاصلاح» و«خرابة» الشيخ وحوش «الفرقة» فى خطوة مدروسة لاجتثاث

المؤتمر الشعبي العام..
وسبق وأن
كشفت مصادر
إعلامية عن
تجاوزات قانونية
يرتكبها وزير
المالية بإصداره
تعيينات في مواقع
إدارية مهمة خارج
سجلات القوى
العامة تنفيذًا
لتعهداته لحيد
الأحمر بتغييرات
جزرية في وزارة
المالية ومكاتبها في
المحافظات.

صدر رئاسي اتهم مطلع الشهر الجاري
يه بأنه متمرّد على القرارات والقانون
اءات غير قانونية..

خلال الأشهر الماضية أكثر من (١٠٠) موظف من مناصب مختلفة في عدد من المحافظات تتقدمها محافظة تعز بعدد (٣٨) موظفا تم اقصاؤهم من

عدن تتظاهر ضد «الوضع اليوم أفضل من السابق مليون مرة»

دولة الحسبة ومذبح ومعلم ساعة بيح بن
في محافظة عدن.
بغلافية مفرطة أكد باسندوة في مؤتمر
نسوي عقد بعدن أن «وضع المرأة في عدن
اليوم صار أفضل من الماضي بمليون
مرءة».

نساء عدن فقدن عقولهن بعد سماعه
وبياشرن في مهاجمته وتحول مؤتمر
مشاركة المرأة في بناء الدولة المدنية
الحديثة الى حالة غضب ومسيرة احتجاج
ضد المغالطات التي يروج لها المشترك
وحكومة الوفاق التابعة له.

> لم يعد محمد سالم باسندوو يدري عن أي موضوع يتحدث دون أن يجرح قيادات المشترك أو المشايخ والعسكر المتقطعين. هو بالفعل لا يشجع برشلونة أو ريال مدريد وهتافهم بالولادة المدنية الحديثة وأن يسود النظام والقانون على الجميع واضح من خلال خطاباته الراضة لهيمنة المشايخ وهذا ما يريده الشعب، لكن حميد وخبرته يرون أن كلام رئيس حكومة الوفاق الوطني غير عقلاني وعليه أن يجسد حالة الوفاق الوطني في خطاباته وعليه أن براع، أضافاً في التوقيت بين

> عندما تكون الحكومة "هزيلة" و"فاشلة" في مهامها يظهر دور السفراء واضحا ومزجاً وسيافراً على السطح بل ويقترب هذا الدور كثيراً من مشاعر الشعب ويلامس عواطفهم!! وعلى سبيل المثال ها هو السفير الأمريكي يزور أبين أواخر الأسبوع الماضي ويتحدث مع أنثاه وبيشيد بمواقفهم البطولية وتحملهم للمعاناة التي حلت بهم..

هذه الزيارة التي قام بها السفير جيرالد فيرستايين كان يفترض أن يقوم بها الحاج باسندوة رئيس حكومة الوفاق!!

قائناً أبين بحاجة ملحة لزيارتهم من قبله لتخفيف وطأة الكارثة على قلوبهم وعقولهم...!! نحن لا نريد من باسندوة أن يظهر علينا بقوله: أنا لم أذن للسفير الأمريكي بزيارة أبين وقد زارها دون علمي.. كما قال لنا سابقاً إنه لم يأذن للطائرات الأمريكية بدون طيار أن تتصفى أبين!!

ما نريده من الباسندوة أن يقوم بدوره وألا تكون وطنيته مجرد بكاء وعويل و«سفاهة» على

الآخرين!!
فلو كانت حكومته «ناجحة» لما قام هؤلاء بدورها وتجاوزوها إلى أبين!!

فيما اليمن غارقة في الظلام..

وزير الكهرباء يصرف 3 ملايين شهرياً بدل قرطاسية لمكتبه

الذي يمارسه وزير الكهرباء الذي فشل منذ تعيينه في إعادة التيار الكهربائي للعاصمة صنعاء وكل محافظات

(كحد أدنى) مقابل قرطاسية ومتابعة
لمكتبه (خارج الموازنة المعتمدة للوزارة
لمواجهة هذه البنود).

حصلت «الميثاق» على مذكرة صادرة
عن أحد وزراء حكومة (الوفاق الوطني)
المحسوب على حصة أحزاب «اللقاء

المشترك» تكشف حجم العيب
والفساد المستشري في أروقة
بعض الوزارات الخدمية وفي
ظل فشل القائمين عليها
في التصدي لمسئولياتهم
والقيام بمهامهم
في تلبية احتياجات
المواطنين.

وفي المذكرة الصادرة من مكتب وزير الكهرباء صالح سميع البخاري ٢٠١٢/٥/٢٥ والمذيلة بتوقيع الوزير صالح سميع بوجه الوزير كل من مدير عام وحدة المشاريع بالوزارة ومندراء المشاريع التابعة للوزارة، بتوفير مبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال «شهرية» لكل مشروع لمواجهة مشتريات المكتب القراضية والمتابعة مع مكتب الوزير «كما جاء في المذكرة».

وبحسب مصدر «حكومي» فإن المشاريع التابعة لوزارة الكهرباء تزيد عن خمسين مشروعاً.. ما يعني أن الوزير وجه صرف مبلغ ثلاثة ملايين ريال شهرياً

فلتة قحطان

> وزير الداخلية التابع للمشارك
القادر قحطان منذ توليه المنصب وهو
لم يفلح في طمأنة أمني مريب لا يستحق
عليه والمساءلة والمحاسبة عن
صحته وإذ ما يحدث في أمانة العاصمة من
تأني لا مبرر له ويؤدي يومياً إلى زياد
المسلحين لتنفيذ اعتداءات على منشآت
وخاصة، حيث تزايدت في الأيام الأخيرة
السطو المسلح بينما جنود الأمن آخر
يعلم وآخر من يحضر.

طالب الوزير قحطان
أن يشتت قذائفه
ويخرج العاصمة من
حالة الانفلات الأمني،
لأنه المسؤول الأول
عن حماية أرواح
المواطنين في
أمانة العاصمة
وبقية محافظات
الجمهورية.

فإن
الكهرباء
مشروعاً.
بصرف مبلغ ث

الذي يمارسه وزير الكهرباء الذي فشل منذ تعيينه في إعادة التيار الكهربائي للعاصمة صنعاء وكل محافظات

الجمهورية ، وفي وقت تعاني فيه اليمن من أزمة اقتصادية طاحنة وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، وفي ظل نداءات «هي الأولى من نوعها» «عرب» وأبناء عن حملات شعبية تزمع دول عربية «شقيقة» تدشينها لفتح باب التبرع للشعب اليمني بهدف مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة وتوفير الغذاء ومواجهة خطر المجاعة الذي يهدد ما نسبته 7٠٪ من المواطنين حسب إحصاءات دولية منشورة .

جدير ذكره أن صالح
سميع «وزير الكهرباء»
أقيل من وزارة المقتربين
في حكومة سابقة بسبب
تورطه في قضايا فساد قبل
أن يعود للحكومة الحالية
محسوباً على صفة أحزاب
المشارك في حكومة (الوفاق
الوطني) التي شكلت بناء على
مقررات المبادرة الخليجية
وإلتهائها التنفيذية.

وعدا عن كون هذا
التوجيه مخالف للقانون
واستغلال من الوزير
لسلطاته بهدف الكسب
غير المشروع .. فإنه
يكشف حجم العبث الإداري
والمالي

[illegible]